الأمم المتحدة

A/C.2/65/L.29

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 November 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون
اللجنة الثانية
البند ٢٦ من جدول الأعمال
التنمية الزراعية والأمن الغذائي

اليمن*: مشروع قرار

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

إن الجمعية العامة،

إذ ترحب بعقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

051110 051110 10-62056 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

جوهانسبرغ للتنفيذ")[٥] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٧]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٨]، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[٩]،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١٠] وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد[١١]، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعيا إلى الإسراع في خفض عدد الناس الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف في أجل لا يتعدى عام ٢٠١٥، وكذلك الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد من جديد الهدف المحدد في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٢] المتمثل في خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ونسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ ترحب بنتائج الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة فيما يتصل بمجموعة المسائل المواضيعية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأرض والجفاف والتصحر وأفريقيا[١٣]،

---

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) انظر القرار ١/٦٠.

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٩) انظر القرار ١/٦٥.

(١٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

(١٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(١٣) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩، الملحق رقم ٩ (E/2009/29).

وإذ تحيط علما مع التقدير بالعمل الذي اضطلعت به الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بشأن التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي،

وإذ تسلم بأهمية الدور الذي تقوم به الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، من خلال معارفها وممارساتها، في حفظ المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة كإسهام هام منها في تحقيق الأمن الغذائي،

وإذ تسلم أيضا بالدور الهام والإيجابي للتعاونيات وصغار المزارعين ومجتمعات الشعوب الأصلية والمحلية في البلدان النامية كأدوات لتنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسات العمالة، والإدماج الاجتماعي، والتنمية الإقليمية، والزراعة، والحماية البيئية،

وإذ تسلم كذلك بأن للزراعة دورا أساسيا في تلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان العالم وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، وإذ تؤكد أن تكامل واستدامة نهجي التنمية الزراعية والتنمية الريفية يشكلان عنصرين أساسيين لتحقيق تكامل الأمن الغذائي وسلامة الأغذية بطريقة مستدامة بيئيا،

وإذ تعيد تأكيد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذٍّ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عدد من يعانون الجوع والفقر يفوق الآن بليون نسمة وهي محنة لا يجوز التغاضي عنها تهدد حياة سدس سكان العالم، معظمهم في البلدان النامية، وكرامتهم وأسباب رزقهم، وإذ تلاحظ أن الآثار المترتبة على قلة الاستثمار لمدة طويلة في الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية تفاقمت مؤخرا بسبب عوامل أخرى، منها الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية،

وإذ لا تزال يساورها القلق لأن تقلُّب الأسعار الغذائية وأزمة الغذاء العالمية يطرحان تحديا خطيرا لجهود مكافحة الفقر والجوع، وللجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل بلوغ الأمن الغذائي وتحقيق هدف خفض عدد الناس الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف في أجل لا يتعدى عام ٢٠١٥، وكذلك سائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تكرر التأكيد على أن لأزمة الغذاء العالمية أسبابا متعددة ومعقدة، وأن عواقبها تقتضي من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي استجابة شاملة ومنسقة في الأجل القصير والمتوسط والطويل،

وإذ لا تزال يساورها بالغ القلق لأنه على الرغم مما طرأ مؤخرا من انخفاض على الأسعار العالمية، فإن معدلات ارتفاع وتقلب الأسعار المحلية لا تزال عالية، ولأن الفقراء بالذات هم المتضررون بالتقلبات في أسعار الأغذية وفي تكاليف المدخلات والنقل،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٤]؛

٢ - **ترحب** بمذكرة رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن إصلاح اللجنة وبشأن التقدم المحرز في التنفيذ، وتحث الدول الأعضاء على أن تولى دعمها القوي لعملية الإصلاح تلك ولأهداف اللجنة ومساعيها؛

٣ - **تكرر تأكيد** أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي مسؤولية وطنية، وأن أي خطط لمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والقضاء على الفقر في سياق الأمن الغذائي يتعين أن توضع وتحدد ويمسك بزمام أمرها وتوجه في إطار وطني وأن تبنى على أساس من التشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتحث الدول الأعضاء على إعطاء الأمن الغذائي أولوية عليا وأن تجسد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية وفقا لتشريعاتها الوطنية؛

٤ - **تؤكد** ضرورة زيادة التنسيق والحوكمة الدوليين في مجال الأمن الغذائي، من خلال الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، التي تمثل فيها لجنة الأمن الغذائي العالمي عنصرا رئيسيا، والتأكيد من جديد على أن من الضروري تحسين الحوكمة العالمية بالاعتماد على المؤسسات القائمة وتعزيز الشراكات الفعالة؛

٥ - **ترحب** بتعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية من أجل زيادة فعاليتها، وفقا لولاية كل منها، وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

٦ - **تكرر التأكيد** على ضرورة التصدي بصورة كافية وعاجلة للمسائل المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي في سياق السياسات الإنمائية الوطنية والدولية؛

٧ - **تسلم** بضرورة تصميم استجابة شاملة ومنسقة لمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية، بطرق منها اعتماد الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي حلولا

(١٤) A/65/253.

سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتقنية على المدى القصير والمتوسط والطويل، تتضمن التخفيف من آثار التقلبات الكبيرة في أسعار الأغذية في البلدان النامية؛ وبأن مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة لها دور هام تقوم به في هذا الصدد؛

٨ - **تشدد** على أهمية تعزيز أوجه التآزر بين الزراعة والأمن الغذائي وسياسات واستراتيجيات التنمية على المستويين الوطني والدولي، بوسائل منها تحديد أولويات الزراعة والأمن الغذائي وجعلهما جزءا لا يتجزأ من السياسات المتعلقة بالتنمية؛

٩ - **تؤكد** على ضرورة زيادة الإنتاج المستدام ورفع مستوى توافر الأغذية ونوعيتها بطرق منها الاستثمار الطويل الأجل وتمكين صغار الملاك من المزارعين من الوصول إلى الأسواق والحصول على الائتمانات والمدخلات وتحسين التخطيط لاستغلال الأراضي وتنويع المحاصيل وتسويقها وإنشاء الهياكل الأساسية الريفية الكافية وتعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق باعتبارها عوامل حاسمة للتعجيل بالتقدم صوب تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٠ - **تؤكد أيضا** على ضرورة القيام، على جميع المستويات، بتشجيع تهيئة بيئة مؤاتية قوية لتعزيز الإنتاج والإنتاجية والاستدامة في الزراعة في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة، والتخطيط لاستغلال الأراضي، وكفاءة إدارة المياه، وتوفير ما يكفي من الهياكل الأساسية الريفية، بما في ذلك الري، وإيجاد سلاسل قوية للأنشطة الزراعية المولدة للقيمة وتحسين وصول المزارعين إلى الأسواق والأراضي، والسياسات والمؤسسات الاقتصادية الداعمة على المستويين الوطني والدولي؛

١١ - **تؤكد كذلك** على ضرورة تشجيع تمكين النساء في المناطق الريفية ومشاركتهن باعتبارهن عناصر حاسمة في مجال تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي وضمان حصولهن، على قدم المساواة مع الرجل، على موارد الإنتاج والأراضي والتمويل والتكنولوجيات والتدريب ووصولهن إلى الأسواق، واتخاذ التدابير التي تكفل الأمن الغذائي والتغذية للمرأة؛

١٢ - **تسلم** بما يترتب على أزمة الغذاء العالمية من آثار في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو إلى استجابة متكاملة من البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي بالعمل معا لدعم الزراعة المتكاملة والمستدامة ونُهُج التنمية الريفية؛

١٣ - **تسلم أيضا**، في هذا الصدد، بضرورة أن تعمل أفريقيا على النهوض بالإنتاجية الزراعية وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي، وترحب باضطلاع البلدان الأفريقية بدور ريادي في اتخاذ مبادرات للتصدي للتحديات التي تعترض سبيل تحقيق

التنمية الزراعية المستدامة ولتحقيق الأمن الغذائي، مثل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي يمكن أن يوفر إطارا يجري عن طريقه تنسيق الدعم المقدم في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تنفيذ البرامج المختلفة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٥]؛

١٤ - **تؤكد** أهمية الأمن الغذائي وضرورة تعزيز القطاع الزراعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغرض القضاء على الجوع وسوء التغذية وضمان الأمن الغذائي في المنطقة، على النحو الذي تستهدفه مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع في عام ٢٠٢٥؛

١٥ - **تشيد** بالإنجاز الجدير بالثناء الذي حققته منطقة آسيا والمحيط الهادئ في كفاحها ضد الفقر، وإن كانت تؤكد أن المنطقة لا تزال موطنا لغالبية المتضررين بأزمة الجوع في العالم، وترحب في هذا الصدد بالمبادرات التي تتخذها مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن مشكلة الجوع عن طريق التصدي للتحديات المترابطة للأمن الغذائي، وسوء التغذية، وضعف الرعاية الصحية، وأوضاع الأسواق الزراعية المعاكسة وغير المنصفة، وضعف الهياكل الأساسية، والتدهور البيئي؛

١٦ - **تعترف**، في هذا الصدد، بالجهود التي تبذلها البلدان النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تنفيذ سياسات وتدابير طويلة الأجل تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، مثل صندوق الأمن الغذائي التابع للتحالف البلغاري لشعوب أمريكا اللاتينية؛ ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا؛ والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، التابع لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وإعلان سرت بشأن الاستثمار في الزراعة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي؛ والإطار المتكامل للأمن الغذائي وخطة العمل الاستراتيجية للأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ والاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الأمن الغذائي؛ ومؤتمر قمة المحيط الهادئ المعني بالأغذية المعقود بالنيابة عن الفريق العامل لتأمين الغذاء في المحيط الهادئ؛ ومبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع في عام ٢٠٢٥؛ والبرنامج الإقليمي الخاص بالأمن الغذائي التابع لمنتدى الكاريبي لدول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ؛ والاجتماع المتخصص المعني بالزراعة الأسرية في السوق المشتركة لبلدان الجنوب؛ ووحدة التنسيق الإقليمية للبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي بمنظمة التعاون الاقتصادي؛ ومبادرة الأمن الغذائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ وبرنامج

(١٥) A/57/304، المرفق.

الطوارئ لتحقيق الأمن الغذائي العربي الذي استهل في مؤتمر القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعقود في الكويت في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ وعقد مؤتمر قمة دولي للأمن الغذائي في الدوحة في عام ٢٠١١؛

١٧ - **تقر** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هما من الأدوات المفيدة لزيادة قدرات البلدان النامية على تقاسم خبراتها بشأن الأنشطة الزراعية المذكورة آنفا والتصدي للقضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

١٨ - **تطلب** من مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، ومن المناطق والمناطق الفرعية، ومن الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب، دعم مبادرات التعاون القائمة والجديدة فيما بين بلدان الجنوب والتي من شأنها أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية؛

١٩ - **تلاحظ** التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، وتهيب، في هذا الصدد، بالدول اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية بنسبة أكبر لدى الشعوب الأصلية؛

٢٠ - **تدعو** إلى بذل الجهود على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل زيادة قدرة القطاع الزراعي على التنبؤ بآثار تغير المناخ والأحوال المناخية القاسية، وتوقّيها ومعالجتها، وبخاصة آثار حالات الفيضان والجفاف على الإنتاج الزراعي ونظم الأغذية، وإلى تعزيز قدرة هذا القطاع على استعادة سبل كسب الرزق وترسيخ الإنتاج الغذائي؛

٢١ - **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وتكفل وصول الجميع إليها على قدم المساواة، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعات من البلدان النامية، وتلاحظ أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حوافز لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة على قدم المساواة في الأسواق العالمية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

٢٢ - **تقر** بالحاجة إلى توفير استثمارات إضافية كبيرة وسياسات أفضل لدعم صغار المزارعين من أجل تمكين الكثير من أشد البلدان فقرا من تحقيق غايات الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٣ - **تقر أيضا** بأهمية الاستثمار الزراعي، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، عن طريق جملة أمور منها القطاع الخاص، في تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي، وتدعو، بالتالي، المستثمرين الأجانب إلى الاضطلاع بالممارسات الزراعية وفقا للتشريعات الوطنية، مع مراعاة السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية، والتوازن البيئي، فضلا عن أهمية تعزيز رفاهة أفراد المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وتحسين سبل معيشتهم، حسب الاقتضاء؛

٢٤ - **تقر كذلك** بالحاجة إلى المضي قدما في إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف باعتبار ذلك أفضل وسيلة لإيجاد نظام تجاري زراعي فعال يضمن عدالة الأسعار ويشجع على تمكين المزارعين وتحقيق الشفافية وتحسين دور التعاونيات، كما يضمن للبلدان النامية تلبية احتياجاتها في مجال التنمية الريفية والأمن الغذائي وتأمين سبل الرزق لصغار المزارعين والشعوب الأصلية؛

٢٥ - **تهيب** بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية اتخاذ التدابير التي تكفل سياسة تجارية مستدامة قادرة على تنشيط التجارة المتوازنة بين بلدان الشمال والجنوب، والتي تسهم في دعم صغار المنتجين والمهمشين منهم في البلدان النامية، وفي تحديد العقبات التي تعترض سبيل التجارة ويقع ضررها البالغ على فقراء العالم؛

٢٦ - **تقر** بالضرورة الماسَّة لاختتام جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بنجاح وفي الوقت المناسب، بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق نتائج طموحة وشاملة ومتوازنة باعتبار ذلك أمرا أساسيا لتحسين الأمن الغذائي، وتؤكد من جديد التزامها بذلك؛

٢٧ - **تدعو** البلدان المتقدمة إلى أن تزيل فورا لجميع أشكال الدعم الزراعي وغيره من التدابير المشوهة للأسواق، وتحث البلدان المتقدمة على إظهار المرونة الكافية والإرادة السياسية لإيجاد علاج ناجح لهذه الشواغل الجوهرية للبلدان النامية في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية؛

٢٨ - **ترحب** بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي عقد في لاكويلا، إيطاليا في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بالعمل بالمستوى والسرعة المطلوبين لتحقيق استراتيجية للأمن الغذائي العالمي المستدام، وتدعو إلى أن تتجسد في الوقت المناسب الالتزامات التي أعلنتها البلدان الممثَّلة في مؤتمر قمة لاكويلا بتحقيق هدف جمع ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى ثلاث سنوات من خلال هذه الاستراتيجية الشاملة المنسقة والمركزة على التنمية الزراعية المستدامة؛

٢٩ - **تدعو** إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومنها الالتزامات المنصوص عليها في مبادرة لاكويلا لتحقيق الأمن الغذائي؛

٣٠ - **تعترف** بما تقوم به المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية ونظم إمداد صغار المزارعين بالحبوب التقليدية في البلدان النامية من دور في حفظ التنوع البيولوجي وتحقيق الأمن الغذائي، وتحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات لتعزيز إمداد المزارعين بالحبوب على مستوى المجتمع المحلي، دون التركيز فقط على القطاع التجاري الحديث؛

٣١ - **تشجع** بذل الجهود الدولية والإقليمية والوطنية من أجل النهوض بقدرة البلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين فيها، وتعزيز إنتاجية المحاصيل الغذائية والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية قبل الحصاد وبعده؛

٣٢ - **تشدد** على أهمية الترويج لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي، والدينامية الاقتصادية، والقضاء على الفقر، بسبل تشمل، في جملة أمور، تعبئة الموارد واتخاذ التدابير التي تدعم الإدماج الاجتماعي وتمكّن التعاونيات من التنافس الفعال في الأسواق على قدم المساواة مع أشكال المؤسسات الأخرى بغية تعزيز دورها الإيجابي وزيادة إمكاناتها من أجل العمل كأدوات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو زيادة عددها؛

٣٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي يبرزها هذا القرار وعن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي؛

٣٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون ''التنمية الزراعية والأمن الغذائي''، وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.